3 إجراءات غير مسبوقة بين الجهات الرقابية لإيجاد حلول للبورصة

وزير المالية: تخارج «هيئة الاستثمار» من شركاتها رهن أوضاع السوق

أكد وزير المالية انس الصالح ان هناك تنسيقا «غير مسبوق» بين الجهات الرقابية المختصة لايجاد حلول شاملة لاوضاع سوق الكويت للاوراق المالية.

واضاف الوزير الصالح في مقابلة مع (سي ان بي سي عربية) ان جهود التنسيق بين جميع الجهات المعنية في اصلاح اوضاع البورصة تهدف الى الاسراع بتعديل قانون هيئة اسواق المال مبينا ان التعديلات ستحال الى مجلس الامة خلال يناير المقبل وتشمل آليات السوق واجراءات السيطرة على الشركات وتفعيل دور صانع السوق.

واوضح ان تلك التعديلات تعتبر «تشريعية» مشيرا الى وجود تعديلات اجرائية تقوم بها هيئة اسواق المال تتضمن اضافة ادوات استثمارية جديدة ومراجعة بعض الخطوات التي

انس الصالح

تم اتخاذها في السابق «وكل تلك الجهود ستصب في مصلحة السوق».

وذكر ان المحفظة الوطنية التي انشئت عام 2009 بهدف ايجاد التوازن في السوق تكثف حاليا عملها داخل (البورصة) مع الحفاظ على اهدافها الاستثمارية مضيفا ان تقييم تأثير المحفظة على السوق «قد يكون امرا معقدا لكن الشيء المهم انها تستثمر في 40 سهما تمثل في مجملها 75 ٪ من القيمة الاجمالية للسوق».

وردا على سؤال حول تخارج «الهيئة العامة للاستثمار» من بعض الشركات قال وزير المالية ان الهيئة لم تحدد بعد آلية التخارج ويتوقف ذلك على وضع السوق لافتا الى انه «تم الإعلان عن تنفيذ عمليات تخارج من الشركة الكويتية للاستثمار خلال النصف الاول من العام القادم لكن أوضاع السوق اذا لم تكن مناسبة فسيتم تأجيل الموضوع».

واشار الى ان عمليات تخارج الهيئة العامة للاستثمار من بعض الشركات «حدثت في السابق» موضحا ان تلك الشركات التي تم التخارج منها شهدت رواجا بعد ذلك وتحولت الى العالمية كما ان «عمليات التخارج تحدث نشاطا في السوق ولدى البنوك من خلال تمويلها لهذه الصفقات».

وشدد على ان الهيئة العامة للاستثمار لا ترغب في الخروج من السوق «لكنها تريد ان تتحول من مستثمر مباشر الى مستثمر غير مباشر حيث اننا نؤمن بان هناك فرصا استثمارية في السوق الكويتي».

وقال ان حل ازمة السوق لا يقتصر على تعديل قانون هيئة اسواق المال او تفعيل دور المحفظة الوطنية فقط اذ ان هناك منظومة من الإجراءات تتضمن التزام الحكومة بتنفيذ كافة المشروعات الواردة في الخطة التنموية والتي ستقدم قريبا الى مجلس الامة.

وبين ان خطة التنمية «واقعية وقابلة للتنفيذ» مشددا على انها لن تتأثر بانخفاض اسعار النفط وسيتم إيجاد تمويل لها حتى في حالة وجود عجز في الميزانية القادمة.

وذكر الوزير الصالح ان سقف الميزانية للسنة المقبلة سيحدد بهدف تخفيض الانفاق الجاري ورفع الانفاق الرأسمالي مضيفا ان سد اي عجز في الميزانية المقبلة سيتم من خلال المفاضلة بين الاقتراض من الاحتياطي العام للدولة او الاقتراض التجاري ولن يكون هناك مساس بمشروعات خطة التنمية «واؤكد اننا نهدف الى تنفيذ اكثر من مشروع بنظام الـ «بي او تي» خلال السنة المقبلة».

وردا على سؤال حول تمويل البنوك الذي لايزال حذرا على الرغم من ان حجم الودائع في البنوك الكويتية تجاوز 37 مليار دينار اكد ان قرارات التمويل خاصة بالبنوك ولا علاقة لها بالبنك المركزي اذ لم يتم اصدار تعليمات جديدة في هذا الشأن مضيفا «اننا نرى ان هناك مساحة كبيرة للعمليات التمويلية في السوق المحلي».

وأوضح ان كلفة الاقراض في الكويت تعد الأقل على مستوى المنطقة «وحتى على مستوى بعض الدول الأوروبية» مؤكدا وجود منظومة من الإجراءات القادمة والتي تشمل تفعيل الخصخصة لإعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص.

عن تمويلات البنوك: هناك مساحة كبيرة للعمليات التمويلية في السوق المحلي

انخفاض أسعار النفط ينظر إليه كفرصة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية

وأكد وجود خطوات هامة سوف تقوم بها الحكومة لتشجيع الاستثمار الاجنبي الى جانب حزمة من التشريعات الضرورية لتنظيم العمل التجاري والاقتصادي في الكويت.

وشدد وزير المالية على وجود توجه جاد لإصلاح الاختلالات الهيكلية المالية موضحا ان هناك تنسيقا تاما بين الجهات ذات الصلة لتحقيق ذلك «وندرك اننا لا نحتاج الى مزيد من الدراسات ولكننا نحتاج الى التنفيذ على ارض الواقع».

وأكد ان انخفاض اسعار النفط يجب ان ينظر إليه كفرصة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية وهذا ما نعكف على تحقيقه خلال الفترة القادمة.

«بيتك للأبحاث»: 16٪ نمو سوق الصكوك العالمية سنوياً

أصدرت شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) تقريرا حول سوق الصكوك العالمية مع نظرة مستقبلية لعام 2015 يتضمن تحليلا شاملا عن التوجه المستقبلي لسوق الصكوك الذي يزداد نشاطه يوما بعد يوم، حيث ان التوقعات لعام 2015 مبنية على أساس التوجهات الناشئة. وبشكل إجمالي فقد سجل سوق الصكوك العالمي أداء ملحوظا في 11 شهرا مضت من عام 2014 مدعوما بالتحسن الذي طرأ على الاقتصاد العالمي بالإضافة الى الإصدارات الكبيرة من قبل بعض الجهات السيادية وإصدارات بازل 3 من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

تمثل التحسن المتعدد السرعات في الاقتصاد في النمو المعتدل في الدول المتقدمة في حين استمرت الأسواق النامية في تسجيل نمو كبير بالرغم من بعض الركود الذي شوهد في العديد من الاسواق النامية الرئيسية، كما لوحظ أيضا خلال السنة التقلبات في الاسواق المالية، وخاصة ما يتعلق بالتطبيق المتوقع لسياسة التيسير النقدي في الدول المتقدمة، ومع ذلك فإن الأوضاع والاحوال الائتمانية في الدول النامية قد ساعدت بشكل كبير على النمو، ولعبت هذه العوامل دورا كبيرا في سوق الصكوك.

وأشار التقرير الى انه من المتوقع خلال عام 2015، استمرار سوق الصكوك في تسجيل إصدارات تزيد قيمتها على 100 مليار دولار أميركي (المتوسط في الفترة من 2011– 2013: 112 مليار دولار) وأن تمتد عمليات الإصدار الى مجموعة اكبر من الدول والقطاعات.

ومن المتوقع أن تنمو الصكوك القائمة بمقدار متوسط السنوات الخمس الماضية (16٪ سنويا) لتصل الى 350 – 360

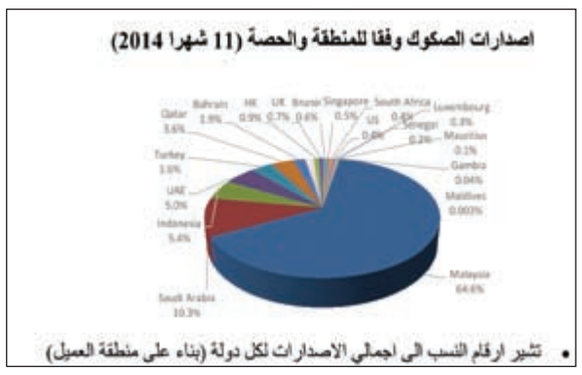

114 مليار دولار حجم الإصدارات من يناير إلى نوفمبر

مليار دولار عام 2015 (وصلت قيمتها في 11 شهرا من عام 2014 الى 300 مليار). وإضافة الى زيادة حجم الإصدار ككل، فإن الصكوك القائمة سيتم تدعيمها خلال السنوات المقبلة من خلال زيادة حصة الصكوك متوسطة الاجل وخاصة ذات مدة الاستحقاق التي تتراوح بين 3 و10 سنوات.

وفيما يتعلق بالأداء خلال العام 2014 (11 شهرا بين يناير ونوفمبر) فقد سجل سوق الصكوك الرئيسي إصدارا إجماليا بقيمة 114,7 مليار دولار، مقارنة بمبلغ 105,7 مليارات دولار خلال نفس الفترة من السنة السابقة، متجاوزا بذلك إجمالي الإصدارات في الفترة من 2011 الى 2013، كما يتوقع ان تزيد إصدارات الصكوك لعام 2014 بحجم قد يصل الى 124 مليار دولار عن إجمالي إصدارات عام 2013 التي بلغ اجماليها 119,7 مليار دولار.

وتعتمد التوقعات على اعتبار ان متوسط إصدار الصكوك في 11 شهرا من العام الحالي، بلغ 10,4 مليارات دولار شهريا.

ومن الملاحظ أن إصدارات الصكوك قد توسعت لتصل الى الاسواق الجديدة في حين أن انشطة إصدار الصكوك الخارجية قد تسارعت.

وأشار التقرير الى ان اهم العوامل المساندة لعملية إصدار الصكوك في احتياجات البنية التحتية يتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، مبينا ان الصكوك لعبت دورا رئيسيا في عملية تمويل مشاريع البنية التحتية حيث تم استخدامها لكل من مشاريع القطاع العام والقطاع الخاص، وتم خلال فترة 11 شهرا إصدار ما قيمته 95,1 مليار دولار من صكوك البنية التحتية من قبل اكثر من 10 دول.

وأوضح صندوق النقد الدولي في تقريره الاقتصادي الصادر مؤخرا أن هذا هو الوقت المناسب للاستثمار في البنية التحتية، وذلك بسبب انخفاض تكاليف الاقتراض نسبيا على المستوى العالمي بالرغم من مشاكل البنية التحتية العامة في الدول النامية، وعلى المدى المتوسط فإنه من المتوقع أن تبلغ قيمة مشاريع البنية التحتية والمشاريع العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 3 تريليونات دولار بما في ذلك قطاعات تشمل الطاقة والخدمات والنقل، وفي حالة استمرار انخفاض أسعار النفط فإنه من المتوقع أن يحدث تأخير في بعض المشاريع، ولكن من المتوقع بشكل إجمالي أن تستمر معظم المشاريع إذا ما أخذنا في الاعتبار احتياجات البنية التحتية الملحة في المنطقة.

وأبرز التقرير دور القطاع الخاص الى جانب الجهات الحكومية في إصدار المزيد من الصكوك وخاصة قطاع الخدمات المالية، وأوضح ان المؤسسات المالية الاسلامية على المستوى العالمي تعمل على الالتزام بقوانين وأحكام بازل 3، إذ ان إصدارات الصكوك مؤخرا من قبل المؤسسات المالية الاسلامية في دول الخليج وماليزيا تركز على الصكوك المطابقة لمتطلبات بازل 3، حيث تعتبر وسيلة حيوية للوفاء بمعايير كفاية رأس المال والسيولة، وبشكل إجمالي فإن صكوك بازل 3 تشكل تطوراً بارزا في الهندسة المالية المطابقة للشريعة مما يمكن المؤسسات المالية الاسلامية من التطور بنفس مستوى أقرانها من البنوك التقليدية.

ووفقا للتوجهات الأخيرة، فإن سوق الصكوك سيستمر في استقطاب الصفقات الدولية وبالعملة الاجنبية مما يعكس جزئيا مدى جودة الدول الرئيسية المصدرة للصكوك مثل ماليزيا بالاضافة الى سهولة إبرام الصفقات في بعض البورصات المختارة، والطلب على الصكوك بالدولار الأميركي يبدو مستقرا، وذلك على ضوء الطلب العالمي على الأدوات المالية بالدولار الأميركي وسيولة العملة، ومن المحتمل في دول مجلس التعاون الخليجي واندونيسيا وتركيا أن يظل الدولار الأميركي هو العملة الاجنبية المفضلة والمختارة. وأشار التقرير الى ان ماليزيا تشهد المزيد من الإصدارات بالرنجيت الماليزي الى جانب العملات «الجديدة» مثل الين الياباني والعملات الاقليمية الأخرى، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن عددا كبيرا من المستثمرين المتقيدين بأحكام الشريعة الاسلامية والموجودين سلفا في المنطقة، بما في ذلك المؤسسات الاستثمارية التي تمتلك سيولة نقدية عالية.

ومن المحتمل أن تحقق صكوك القطاع الزراعي الصادرة في ماليزيا بداية جيدة، حيث ان الحكومة الماليزية قد عرضت موضوع الحوافز الخاصة في الموازنة لعام 2014 وذلك لتشجيع وتحفيز عملية إصدار الصكوك الزراعية. وهذه الحوافز تتضمن الاعفاء من الضرائب على المصاريف والطوابع والرسوم، وستعمل على تشجيع وتحفيز المنافسة على الصكوك كمصدر تمويل للقطاع الزراعي للمصدرين الماليزيين والأجانب.

كما توقع التقرير ان تزداد عمليات الادراج الخارجية في مناطق أخرى ويعود السبب في ذلك الى تفضيل المصدرين للبورصات التي تعرض المزيد من السيولة وبيئة ملائمة للاعمال، تعتبر البورصات الرئيسية الأوروبية في لندن وإيرلندا ولكسمبورغ انها المناطق الرئيسية عالميا لإصدار الصكوك، كما أن هذه البورصات المدعومة بأحجام التعامل والسيولة العالية، ستستمر في كونها بورصات مهمة للصكوك.

من جانب آخر، تعتبر المراكز المالية الخارجية مثل جزر الكيمان وجيرسي وجيورنسي انها مفضلة بشكل واسع للادراج وخاصة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي. وبالنظر الى الامام فإن البورصات الاسلامية الرئيسية مثل بورصة ماليزيا وناسداك دبي ستصبح اكثر هيمنة مدعومة بارتفاع حجم عمليات الإصدارات المحلية، ولا شك في ان ازدياد شعبية الصكوك بالعملة الاجنبية والصفقات الخارجية يعتبر شهادة على زيادة حجم سوق الصكوك العالمي.

وقد دخل سوق الصكوك مصدرون جدد من 19 دولة مختلفة هذا العام، بما في ذلك إصدارات بارزة من جهات سيادية في الشرق الاوسط وأفريقيا وأوروبا، مقارنة بعدد 18 دولة عام 2013 مما يعكس بشكل رئيسي ظهورا جديدا للصكوك من قبل حكومات المملكة المتحدة وهونغ كونغ والسنغال وجنوب افريقيا وامارة الشارقة ولكسمبورغ وباكستان.

وعلى صعيد الدول، فقد استمرت ماليزيا في السيطرة على سوق الصكوك حيث حازت حصة 64,6٪ من اجمالي الإصدارات في حين حصلت المملكة العربية السعودية على 10,3٪ واندونيسيا (5,4٪) والامارات العربية المتحدة (5٪) وتركيا (3,6٪) وهذه تعتبر الاسواق الخمسة الكبرى. ومن الملاحظ ان سوق الصكوك يعتبر متنوعا جغرافيا بشكل اكبر هذا العام نظرا للتوسع في الاسواق الجديدة، حيث ان الدول الخمس الكبرى قد حازت 89٪ من اجمالي الإصدارات مقارنة بنسبة 95٪ للعام السابق.

وعلى صعيد آخر، تعتبر الحكومة الاندونيسية مصدرا نشطا هذا العام بما في ذلك عملية إصدار صكوك مقومة بالدولار بقيمة 1,5 مليار دولار أميركي كما في سبتمبر 2014، وكما هو ملاحظ في السنوات السابقة فإن حصة الصكوك من قطر والبحرين وبروناي وغامبيا قد عكست بشكل رئيسي الصكوك قصيرة الاجل الصادرة من قبل البنوك المركزية المعنية لأغراض ادارة السيولة.

وتشمل حصة المملكة المتحدة في الصكوك 500 مليون دولار أميركي كما في نوفمبر 2014. وبالمقارنة مع عام 2013 فقد غابت العديد من الدول المصدرة مثل الكويت واليمن ونيجيريا عن السوق.

«الوطني»: الدولار الحصان الرابح ومعدل التضخم العالمي سيبقى متدنياً

قال موجز بنك الكويت الوطني انه بعد انتهاء تطبيق برنامج التيسير الكمي في الولايات المتحدة، أدخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي العالم إلى حقبة جديدة من عدم اليقين، وها هم المعنيون بالأسواق يحاولون التكهن بما سيفعله مجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال العام 2015. في هذه اللحظة، لايزال الدولار الأميركي هو الحصان الأوفر حظا والذي يمكن المراهنة عليه بينما لايزال أداء السلع والعملات الأخرى دون مستواه المعهود. وصحيح أن اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة ناقشت في اجتماعاتها الأخيرة سبل إعادة السياسة النقدية وما بات يملكه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الآن من سندات إلى الأوضاع والمستويات الطبيعية، بيد أن إجراء تلك النقاشات ينطوي على دلائل ضمنية على أن العودة للأوضاع الطبيعية ستبدأ قريبا. ومع ذلك، سنشهد في بداية سنة 2015 أولى الخطوات الرئيسية التي من المرجح أن يحاول مجلس الاحتياطي الفيدرالي اتخاذها لسحب السيولة من النظام المالي من دون أن يلجأ لرفع سعر الفائدة. باختصار، سيبقى معدل التضخم العالمي متدنيا، وبعد ارتفاع بلغ 13٪، من المرجح أن يتباطأ صعود مؤشر الدولار نتيجة لقيام المستثمرين بجني الأرباح قبل نهاية السنة بانتظار انقضاء شهر ديسمبر وما سيلقيه شهر يناير من ضوء تتضح معه صورة الأسواق المالية.

على صعيد أسعار العملات، حافظت العملة الأميركية على موقعها القوي مع استمرار التكهنات برفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في وقت أقرب مما هو متوقع خلال العام 2015، بينما ظل تقلب أسعار العملات هو السمة الأبرز للسوق التي شهدت هبوط الين إلى 121,85 للدولار قبل أن تقفل العملة اليابانية عند مستوى 119,0.

وفي أسواق السلع، استعادت المعادن الثمينة بعض خسائرها السابقة واستقر الذهب الأصفر فوق مستوى الـ 1200 دولار، بينما واصل الذهب الأسود الهبوط ليقفل على سعر 59 دولارا للبرميل في نهاية الأسبوع.

ارتفع الإنفاق الاستهلاكي لكن أسعار المساكن الجديدة آخذة في الارتفاع باستثناء السيارات ووقود السيارات ومواد البناء والخدمات الغذائية، وارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0,6٪ في شهر نوفمبر بعد ارتفاع بلغ 0,5٪ في أكتوبر، ومقارنة بتوقعات المحللين بارتفاع مبيعات التجزئة بنسبة 0,4٪. ويدل هذا الأداء على تسارع نمو مبيعات التجزئة خلال الربع الأخير من السنة بعد فترة تباطؤ خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر.

ولفت التقرير الى ان البنك المركزي الأوروبي استطاع حتى الآن إضعاف اليورو مستخدما، وبشكل رئيسي، التدخل بواسطة التصريحات وتطبيق أسعار فائدة سلبية، فبعد أن فقد حوالي 12٪ من قيمته منذ شهر مايو الماضي، وصل اليورو إلى مستوى 1,2247 مقابل العملة الأميركية خلال الأسبوع الماضي.

وكما قال رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي في عدة تصريحات سابقة، يرغب البنك في رفع مجموع ميزانيته إلى المستوى الذي كان عليه في العام 2012، غير أن بينوا كور يقول إن المجلس الحاكم للبنك وافق بالإجماع على النظر في أوائل العام 2015 في تحديد كيفية وموعد مواجهة مخاطر تراجع معدلات التضخم.

وعلى عكس ما توقعه المحللون، لا ينبغي أن يفسر الاجتماع الأخير للبنك المركزي الأوروبي في شهر ديسمبر على أنه يدل على أن البنك أخفق في اتخاذ الإجراء المطلوب، فالبنك بصدد استنفاد جميع الإجراءات التي يمكن اتخاذها من وجهة نظر الاقتصاد السياسي ليثبت بذلك أنه قد استخدم كل السبل قبل أن يلجأ لتطبيق برنامج تيسير كمي على أوسع نطاق عندما يحين الوقت المناسب في العام 2015. وكرر بيتر بريت، أحد مسؤولي البنك المركزي الأوروبي، مقاومة البنك لأي رفع لمعدات العائد حين صرح هذا الأسبوع بأن البنك كان يمكن أن يقدم على مزيد من التخفيض لأسعار الفائدة خلال شهر ديسمبر لو كان هناك مجال كاف يسمح له بالتحرك في هذا الاتجاه.

يبدو في الوقت الحاضر أن البنك المركزي الأوروبي لايزال يدرس أدوات التحفيز ويعكف حاليا على تحليل أثر هبوط أسعار النفط على معدلات التضخم في منطقة اليورو خلال الأشهر المقبلة. في موازاة ذلك، لاتزال الأسواق تشكك في قدرة البنك المركزي الأوروبي على توفير التحفيز الاقتصادي الذي طال انتظاره، إلا أن ثمة احتمالا أكبر لأن يعلن البنك انطلاقة عملية التحفيز الكمي خلال الربع الأول من العام 2015. إننا لا نعتقد أن اليورو سيعزز موقفه في وقت قريب، ومن المرجح أن يفضل المستثمرون الانتظار حتى نهاية شهر يناير ريثما ينجلي الضباب الذي يلف موقف ونوايا الاتحاد الأوروبي.

hayat communications

إعلان

شركة حيات للاتصالات ش.م.ك

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة غير العادية (مؤجلة)
الأربعاء الموافق 24 ديسمبر 2014

يسر مجلس إدارة شركة حيات للإتصالات ش.م.ك. دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة الغير عادية (مؤجلة) والمحدد لها يوم الأربعاء الموافق 24 ديسمبر 2014 في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً بمقر وزارة التجارة والصناعة – قاعة (ب)، حيث أن النصاب الخاص بالحضور للجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2014/12/4 لم يكتمل، وذلك لمناقشة جدول الأعمال الخاص بتعديل بعض بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بما يتوافق مع قانون الشركات وتعديلاته طبقاً للنصوص المنشورة تفصيلاً من قبل بجريدتي الأنباء والنهار بتاريخ 8 و27 نوفمبر 2014.

عامر أحمد بزيع الياسين
رئيس مجلس الإدارة

شركة الكويت وآسيا القابضة (ش.م.ك)
Kuwait Asia Holding Co. (S.A.K)

إعلان تذكيري

اجتماع الجمعية العامة غير العادية

يسر مجلس إدارة شركة الكويت وآسيا القابضة (ش.م.ك)

دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمقرر عقده يوم الاثنين الموافق 2014/12/22 الساعة 10:30 صباحاً وذلك في مجمع الوزارات مبنى وزارة التجارة والصناعة بلوك (2) الدور الأول قاعة (ب) وذلك لمناقشة بنود جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور استلام جدول الأعمال والتوكيل مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (سجل المساهمين) في موقعها الكائن في عمارة زيد الكاظمي – شارع مبارك الكبير – الدور االثالث – مقابل بنك الخليج الرئيسي – خلال ساعات الدوام الرسمي من الأحد الى الخميس من الساعة 9.00 صباحاً وحتى الساعة 1.00 ظهراً

مصطحبين معهم: • البطاقة المدنية الاصلية (للافراد)
• صورة من السجل التجاري (للشركات)

للمراجعة هاتف : 22250600

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة